

عاشور: الحكومة تمتلك الأغلبية المريحة لمواجهة أي استجواب وعلى النواب إبداء آرائهم في قبة عبدالله السالم



صالح عاشور

طالب النائب صالح عاشور دول مجلس التعاون الخليجي بإدخال إصلاحات سياسية حقيقية ودعوة مواطنيهم إلى المشاركة في إدارة بلدانهم. وفي حديثه عن استجواب سمو رئيس الوزراء طالب النواب بعدم الحكم على الاستجواب والدفاع عن رئيس الوزراء والحكومة دون الطلب منهم، داعياً إياهم إلى الحرص على الحقوق الدستورية للنواب والحرص على هيبة المجلس وقاعة عبدالله السالم، مشيراً إلى أن الحكومة تمتلك الأغلبية المريحة لمواجهة أي استجواب.

وقال عاشور في تصريح صحفي: بالنسبة لمؤتمر الأمن الوطني الذي عقد في البحرين لدول مجلس التعاون الخليجي بتاريخ 2014/4/23، والمشكلة والإنهيار والمخافة أن الموضوع الرئيسي الذي تمت مناقشته والذي ظهر في الصحف أن «إيران راعية للشيعة في المنطقة وحامية لهم»، هل يعقل ذلك؟ والشيعة وتركيا راعيان للسنة في المنطقة وخصوصا بعد توجه دول مجلس التعاون الخليجي للضغط على الإخوان المسلمين وتفاههم مع تركيا، فلماذا ربط الشيعة بإيران؟ وأضاف: أقول للمسؤولين الذين ناقشوا هذه القضية لا إيران ولا غير إيران لها سيطرة على الشيعة في أي مكان، فهؤلاء الشيعة ساهموا في بناء أوطانهم، فهذه القضية مفروضة مناقشتها جملة وتفصيلا.

وأكد أن هذه القضية من شأنها التنسك في ولاء الشيعة لبلدانهم ومواقفهم التاريخية، مشيراً إلى أن المسؤولين الذين شاركوا في هذا المؤتمر هم المسؤولون عن هذه القضية لأنهم ينظرون إلى الشيعة كأنهم مواطنين درجة ثانية ويجرمونهم من الانخراط في السلك العسكري والقضائي ويجرمونهم من ممارسة عقيدتهم على أرض الواقع ويشكون في ولائهم وانتماءاتهم وهم أكثر انتماء ولاء لأوطانهم.

وقال عاشور: نريد أن نسمع منكم أيها المسؤولون إن تمحوا مواطنيكم سواء شيعة أو سنة أو بدو أو حضر، وتلغون عنهم التمييز والتشكيك في ولائهم، موجه رسالة للمسؤولين بأن يقبموا بتميرات أخرى تحت تسميات كيفية الحفاظ على الوحدة الوطنية وإعطاء المواطنين مكتسباتهم القانونية والدستورية.

وطالب دول مجلس التعاون الخليجي بلا استفتاء بان

عن الحكومة في الحق والباطل، مؤكداً أن المطلوب الآن أن يكون التعميم صادقاً ويتبنت إن هناك نواباً آخرين يتلقون مساعدات وأما أن يكون كاتباً وليس صادقاً في نقل المعلومة، مبيهاً أنه من غير المقبول أن يقدم رئيس الوزراء الأموال لنواب يقتصر على إن يراقبوا أداءه، وأن المفترض أن يوجه المساعدات بشكل مباشر إلى الجهات المعنية دون وسطاء.



رياض العدساني

رفض النائب رياض العدساني تحول بعض النواب إلى محامين عن الحكومة ومحاولتهم خلط الأوراق من خلال احتساب الاستجواب المتقدم من قبله والنائبين عبدالكريم الكندري وحسين قويدان لرئيس الوزراء على أنه من ضمن صراع الشيوخ.

وقال العدساني، في تصريح للصحافيين في مجلس الأمة: نقول للنواب الذين هاجمونا لم يعينكم أحد لتكونوا محامين عن الحكومة، وبإمكان رئيس الوزراء أن يرد على محاور الاستجواب على المنصة، أما بعض وسائل الإعلام التي ذكرت أن عدد العاطلين عن العمل 11 الف مواطن أن التقرير الصادر عن الإدارة المركزية للأحصاء يشير إلى أن حجم البطالة بلغ أكثر من 19 ألف مواطن، وذلك وفقاً لبيانات ديوان الخدمة المدنية، فضلاً عن وجود كثيرين لم يتم تسجيلهم لعدم استيفاء الشروط، وبالتالي لا يمكن تجاهل البطالة التي يتحمل مسؤوليتها سمو

مستعجلة نيابية عن الحكومة ضد الاستجواب، متسائلاً لماذا يحدث ذلك وهناك ناطق الاستجواب المتقدم من قبله والنائبين عبدالكريم الكندري وحسين قويدان لرئيس الوزراء على أنه من ضمن صراع الشيوخ.

وأكد أن الاستجواب حق دستوري ويجب أن تكون أكثر الناس حرصاً على الدستور وعلى الحق الرقابي، وكل يحتفظ برأيه ويعبر عنه تحت قبة عبدالله السالم، لافتاً إلى أن ذلك انتفاص من قبة عبدالله السالم وحق النواب، وهذه الطريقة تضر رئيس الحكومة، ودعا إلى الحرص على هيبة المجلس وقتها، وعلى الحكومة أن تواجه هذا الاستجواب وإي استجواب قائم، فالיום لم يصحب الاستجواب اليوم يسر السامعين أو الناظرين، فلهذا الهلع والخوف من الاستجواب؟ وأشار إلى أن الحكومة في هذا المجلس تملك الأغلبية المريحة لمواجهة الاستجواب أو تمرير القوانين التي تريدها فمن الواجب أن تكون أكثر شجاعة من مواجهة الاستجواب، مؤكداً أنه لا خيار أمام الحكومة في مواجهة الاستجواب أو تخفيفها وبإمكان رئيس مجلس النواب أن يبدى بتصريحات

طالبهم بإبداء آرائهم بعد سماع الطرفين الكندري: الاستجواب حق وأستغرب ردود فعل بعض النواب

من صلب واختصاص رئيس الحكومة، كما أن وزراء عدة مسؤولون معاً في قضية أو أكثر، وبالتالي هي مسؤولية رئيس الوزراء، مشدداً على أننا لن نسمح لأحد بسلب سلطاتنا الرقابية ولن تكون بدعة شطب محاور من الاستجواب عرفاً دستورياً تورقه لن بعدنا.



عبدالكريم الكندري

أكد النائب د.عبدالكريم الكندري حق النواب في استخدام الاستجواب كإحدى الأدوات الدستورية التي لا ينفك عنها فيها أحد، معرباً عن استغرابه من ردود فعل بعض النواب «المتعجلة» على الاستجواب المقدم منه والنائبين رياض العدساني ود.حسين قويدان.

وأضاف في تصريح إلى الصحافيين أن ما نأمل أن ينتظر النواب اليوم مناقشة الاستجواب كي يبديوا آراءهم بعد الاستماع إليهم بمسألة المسألة التي يقدّمونها للإستجواب ورودود رئيس الحكومة، مشيراً إلى أن هناك فتاوى مسبقة لدى البعض تجاه أي أداة دستورية أعلى من السؤال البرلماني.

وقال أن الاستجواب موجه إلى رئيس الوزراء وليس إلى النواب الذين يهاجمون البعض منهم على محاولة تفنيده، مؤكداً أن الرئيس المستجوب هو المعنى بتفنيده استجوابه أو اقتاع المجلس بعدم مسؤوليته

عما جاء فيه. وأضاف: ربما يرى البعض أن الشيخ جابر المبارك ليس مسؤولاً عن حالة الكندري السياسي في البلاد، أو أن هذا البعض يرى أنه لا وجود لهذا الكندري في مختلف القطاعات، إلا أنه من غير المقبول السكوت على ما أعلنه أحد النواب عن تلقيه أموالاً من مجلس الوزراء ولا يمكن القبول بتجاهل هذه المسألة بحجة أنها أموال نهبت لمساعدة الناس. وأعرب الكندري عن أسفه لإطلاق بعض النواب ألقاباً وأوصافاً بحق مقدمي الاستجواب «نرباً بانفصاً عن رذيلاتها لثنا تحرم أنفسنا ونحترم البرلمان»، وقال: «لن ننجر إلى التخصيص التي تبعدنا عن الهدف الحقيقي لدورنا عن الهدف الحقيقي لدورنا». وأضاف: «وما نأمل أن نتحدث اليوم لعلنا نتمكن من إدارة هذا الموضوع بطريقة واضحة وليس عبر وسائل الإعلام، وحيثما ستكون مستعدين للرد. وأكد أن القضايا الواردة في الاستجواب هي

هذا الكلام دفاعاً عن الحكومة لكن نرفض أن يضعنا البعض في زاوية». وأضاف: تحدى أي خبير دستوري يملك ذرة من ضمير يقر بدستورية الاستجواب، ومع ذلك فإن رئيس الحكومة هو من يملك آلية التعامل مع الاستجواب. وراي الصانع أن كل البندود الواردة في الاستجواب من اختصاص وزراء آخرين باستثناء ما يتعلق بإعلان نائب تسلم أموال.

من جانب آخر، أعلن النائب يعقوب الصانع أن

الصانع: المستجوبون تعمدوا وجود شبهات دستورية في استجواب رئيس الوزراء



يعقوب الصانع

مشيراً إلى أن استجواب رئيس الحكومة الأخير يدخل في اختصاص وزراء عدة، مع أن المحكمة الدستورية اكدت أن رئيس الحكومة يسأل عن السياسة العامة للدولة. وقال أن الاستجواب الأخير كتب بتعمد ليقول مضمناً شبهات دستورية حتى يخرج البعض ممن لديه اجندات واضحة (العمي يشوقها) ويقول أن الاستجواب على رئيس الوزراء ليس في جيب الحكومة، مؤكداً أن تنفيذ اجندات معينة لن ينطلي علينا، ونحن لا نقول

الذي لا يمكن من مجلس الأمة النائب يعقوب الصانع اطلاق قبل بعض النواب، مؤكداً أن مكتب المجلس أخذ منذ فترة منهجية اعلام الدستور واللائحة وتطبيق القانون على الجميع، «لأن من المخجل أن نكون في مؤسسة تشريعية وننقض على تطبيق القوانين». وأضاف في تصريح إلى الصحافيين «أن الاستجواب يقتصر أن يوجه للوزير المختص طبقاً لقرار المحكمة الدستورية ونصوص الدستور واللائحة الداخلية»،

رئيس امين سر مجلس الأمة النائب يعقوب الصانع اطلاق قبل بعض النواب، مؤكداً أن مكتب المجلس أخذ منذ فترة منهجية اعلام الدستور واللائحة وتطبيق القانون على الجميع، «لأن من المخجل أن نكون في مؤسسة تشريعية وننقض على تطبيق القوانين». وأضاف في تصريح إلى الصحافيين «أن الاستجواب يقتصر أن يوجه للوزير المختص طبقاً لقرار المحكمة الدستورية ونصوص الدستور واللائحة الداخلية»،

التميمي: هل رخصت «الإعلام» معرض الكتاب الإسلامي؟

التي خالفت قانون الوحدة الوطنية؟ وهل سيتم إحالتها للنيابة العامة؟ 10- هل سيتم اتخاذ إجراءات قانونية تجاه الجمعية المنتظمة لهذا المعرض؟ وما هي؟ 11- بما أن معرض الكتاب المذكور يسمى بالاسلامي، هل يتم السماح بعرض كتب سن كل التوجهات والمذاهب الاسلامية؟



عبدالله التميمي

وجه النائب عبدالله التميمي سؤالاً لوزير الاعلام وزير الدولة لشؤون الشباب الشيخ سلمان الحمود جاء فيه: بعدما تم بيع وترويج عدد من الكتب المحرصة على الطائفية في معرض الكتاب الإسلامي التاسع والثلاثين الذي نظمته جمعية الإصلاح الاجتماعي (حس) وطعننا بعض الإصدارات التي تم تداولها في المعرض بمعتقدات وإيمان فئسة مهمة في المجتمع الكويتي والتشكيك بصحة عقيدتهم، مخالفة بذلك قانون حماية الوحدة الوطنية ونبذ الكراهية، ولاستقصاء الحقيقة يرجى الاجابة عن الاستئلة البرلمانية التالي:

1- هل قامت وزارة الاعلام بصفتها الجهة المنوط بها ذلك بالترخيص لمعرض الكتاب الاسلامي التاسع والثلاثين، ومنذ متى بدأ الاعداد بالترخيص لهذا المعرض؟

2- من هم المسؤولون المنوط بهم فحص الكتب؟ وما مناصبهم وأسماؤهم؟ ومنذ متى يشغلون هذه المسميات؟

3- ما عدد الكتب والإصدارات التي تم الترخيص لها في هذا المعرض؟ وما التوصيات التي اتخذتها اللجنة المكلفة بذلك؟ يرجى تزويدنا بكشفوف الكتب المرخص لها بصورة عن تقرير توصيات اللجنة.

4- هل تم رفض التصريح لإصدارات تم عرضها لدى اللجنة؟ وما أسباب رفضها؟ يرجى تزويدنا بالكتب التي تم رفضها مع شرح أسباب الرفض.

6- هل تم الترخيص لكتب تتعارض مع قانون الوحدة الوطنية؟ وما عددها؟

7- ما الاسس القانونية التي تم التصريح لجمعية الإصلاح الاجتماعي على ضوءها بتنظيم هذا المعرض؟ ولماذا يختصر التصريح لهذه الجمعية فقط؟

8- هل تم السماح بعرض كتب لم تصرح لها الوزارة؟ وما الاجراءات التي سيتم اتخاذها ضد دور النشر والمكتبات التي روجت لهذا الكتاب؟

9- ما الذي ستقوم به وزارة الاعلام تجاه دور النشر والتوزيع

الهاشم تدعو رئيس الحكومة إلى صعود المنصة



صفاء الهاشم

من قبل الإخوان المسلمين كونت شبكات للتهرّب من رقابة البنك المركزي، مؤكدة أن لديها استعداداً لكشف كل اسمااء المتورطين الذين منهم قائد ممول لجبهة النصرة في سورية رغم نفي وزير العدل السدي وردت الاحرف الاولى من اسمه في التقرير ذاته. وحذرت الهاشم رئيس الحكومة من استمرار غرض الطرف عما يحصل وقالت ان لديها مستشاراً خفياً لتيار الاخوان الارهابي، ولا نسمع منك الا ادعغة لمخاطر المواطنين بالحدثة عن التنمية التي لا نراها. وتطرقت الهاشم الى ما نشرته احدى الصحف ان تسرة داخل الكويت لجنة حكومية للتنمية من مهامها فترة المشاريع التنموية، وتساءلت أيعقل ان يترأس

عن ان الكويت اصبحت مصدره لتمويل الارهاب، وقالت اما ان يكون العنوان الذي تصدر الصحيفه يهدف الى التغطية على اسور معينة او انه أمر واقع فعلا، وانا اميل الى انه متحقق فعليا، مؤكداً أن تمويل الارهاب محور من محاور استجواب مقل لوزير العدل لمعرفة مصادر الاموال التي ترسل الى خاليا ارهابية خارج الكويت، وساءلت الى متى يا رئيس الحكومة تستمر الكويت محل تساؤل واستفهام وربية حول مصادر تمويل الارهاب؟ مشيرة الى ان رئيس الوزراء لم يحرك ساكناً تجاه ما اتارته الخزانة الاميركية عن تمويل اطراف داخل الكويت للارهاب والخاليا الارهابية، وأشارت الى ان تقرير الخزانة الاميركية تحدث عن احتكار مؤسسات

دعت النائبة صفاء الهاشم سمو رئيس الحكومة الشيخ جابر المبارك الى صعود منصة الاستجواب أو الرحيل بهدوء، مؤكدة ان في الاسره آخرين قادرين على شغل هذا المنصب وليس بالضرورة ان يكون من ذرية مبارك الكبير. وانتقدت الهاشم ما اسمنته المجلس الحكومي الذي يتعاون على اء الاستجواب، متسائلة الى متى يستمر رئيس الحكومة في الاحتماء ببطانة واضحة لحمايته عبر تدبير لواء استجوابه؟ وفتت الهاشم وجود اي توجه لتقديدها والنائب علي الراشد استجاباً لرئيس الحكومة، مؤكدة في الوقت ذاته انها مؤيدان للاستجواب المقدم حاليا. وتطرقت الهاشم الى ما نشرته احدى الصحف اس

التي خالفت قانون الوحدة الوطنية؟ وهل سيتم إحالتها للنيابة العامة؟ 10- هل سيتم اتخاذ إجراءات قانونية تجاه الجمعية المنتظمة لهذا المعرض؟ وما هي؟ 11- بما أن معرض الكتاب المذكور يسمى بالاسلامي، هل يتم السماح بعرض كتب سن كل التوجهات والمذاهب الاسلامية؟

العدواني يشكر وزير الداخلية لإنهاء قضية الشهيد الوعلان



عبدالله العدواني

بفهمهم لدواعي قضية الشهيد الوعلان وملاساتها، الأمر الذي أدى لتدخله مباشرة وإنهاء الموضوع بما يرضي أسرته الكريمة.

وأضاف العدواني أن الشهيد راشد الوعلان بذل أغلى ما يملك في سبيل الدفاع عن الكويت وأهلها ولا يمكن نسيان تضحيته وأخوانه الشهداء، ولذا فإن التدخل لإنهاء قضية أقل ما يمكن تقديمه.

شكر النائب عبدالله العدواني نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية الشيخ محمد الخالد تدخله لإنهاء قضية الشهيد راشد الوعلان، رحمه الله، لافتاً إلى أن هذا أقل ما يمكن تقديمه لرجل ضحى بروحه لاجل الكويت وأهلها.

وقال العدواني في تصريح صحفي أن تدخل الخالد أعاد الأمور إلى نصابها، مشيداً

«الحسابات» ناقشت مشروع ميزانية الجامعة

حيث بلغ عدد الوظائف التي التواى 2757 وظيفة، 2219 وظيفة في كل منها إلا أنه قد اوضح وجود عدد كبير من الوظائف الشاغرة بلغ عددها 529 وظيفة تتمثل فيما يلي: 208 وظائف من الوظائف العامة للكويتيين، 158 وظيفة مدرّس من وظائف هيئة التدريس، 131 وظيفة معيد، 32 وظيفة من وظائف هيئة التدريب. وقد طلبت اللجنة بسرعة إشغال حصة الوظائف خلال السنة المالية 2014/2015، وأوضح ممثلو الجامعة أنه جار اتخاذ الإجراءات اللازمة لإشغالها.

2- اتضح للجنة أنه بالرغم من اتجاه تنفيذ المشروعات الإنشائية للزيادة من ستة لآلاف، حيث زادت نسبة التنفيذ من الاعتمادات المقررة من 22٪ في ختامي 2011/2010، ومن 15.6٪ في

ختامي 2012/2011 إلى 54٪ في ختامي 2013/2012، كما أوضح ممثلو الجامعة وممثلو وزارة المالية أن نسبة التنفيذ الفعلية في ختامي 2013/2014 ستقرب من 80٪ إلا أن اللجنة قد أصوت بعد دراسة ومناقشة جميع المشروعات الإنشائية بزيادة الاعتمادات المدرجة للمشروعات الإنشائية وبنسبة 15٪ زيادة في تنفيذها خلال السنة المالية 2014/2015، وأشار ممثلو الجامعة إلى أن مشروع مدينة صباح السالم الجامعية في أقرب وقت ممكن التي بلغت تكلفتها الكلية 1,6 مليار دينار وبلغ المنفذ منها حتى 2014/3/31 حوالي 325 مليون دينار بنسبة 20٪. 3- تناولت اللجنة الاعتمادات المدرجة في مشروع الميزانية لمصروفات وإيرادات المكتب الاستشارية وعددها 18 وقد



عدنان عبدالصمد

صرح النائب عدنان عبدالصمد رئيس لجنة الميزانيات والحساب الختامي بأن اللجنة قد اعتقدت لدراسة ومناقشة مشروع ميزانية جامعة الكويت للسنة المالية 2014/2015، حيث بلغت جملة مصروفات المقرة 562,6 مليون دينار، بينما بلغت جملة الإيرادات المقرة 10,4 ملايين دينار ومن ثم بلغت قيمة التمويل الحكومي المقرر 552,2 مليون دينار. وأوضح رئيس اللجنة أن دراسة ومناقشة اللجنة لمشروع الميزانية قد تناولت العديد من الموضوعات منها:

1- اتضح للجنة أنه بالرغم من ثبات عدد الوظائف العامة للكويتيين والوظائف الخاصة للكويتيين (أعضاء هيئة التدريس والمعيدين وأعضاء هيئة التدريب) المدرجة في ميزانية 2013/2014 وفي مشروع ميزانية 2014/2015